

٤- وتدعو حكومات الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية الى اعلام الامين العام عن التدابير التي تتخذها التزاما منها للاعلان ، وتلتزم من الامين العام ان يقدم عن هذه المسألة تقريراً تقوم الجمعية العامة بناداره في دورتها التاسعة عشرة باعتباره بنداً مستقلاً من بنود جدول الاعمال .

الجلسة العامة ١٢٦١  
٢٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣

القرار ١٩٠٦ (الدورة ١٨)

اعداد مشروع اتفاقية دولية  
بشأن القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله

ان الجمعية العامة ،

وقد اقرت اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله (١) ،

وان ترى ان ذلك الاعلان يمثل خطوة هامة نحو القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ،

وان يساورها القلق الشديد لتظاهرات التمييز القائمة على اساس اختلاف العرق او اللون او الامل الاثني والتي لاتزال باقية في جميع انحاء العالم ،

واقترانها لذلك بضرورة اتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على التمييز العنصرى ،

وان تشدد ، في هذا الصدد ، على اهمية الاسراع في اعداد واقرار اتفاقية دولية بشأن القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ، كمقتضى نص قرار الجمعية العامة ١٧٨٠ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ ،

١- تلتزم من المجلس الاقتصادى والاجتماعى دعوة لجنة حقوق الانسان الى القيام ، مع مراعاة آراء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ومناقشات الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة والثامنة عشرة ، واية اقتراحات قد تقدمها حكومات الدول الاعضاء بهذا الشأن ، واية وثائق دولية تكون قد اقرت في هذا الميدان ، باعطاء اولوية مطلقة لاعداد مشروع اتفاقية دولية بشأن القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله يجرى تقديمه الى الجمعية العامة للندلر فيه في دورتها التاسعة عشرة ؛

(١) المرجع الاخير .

٢- وتلتسى من الامين العام تضمين جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة بندا عنوانه " مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله".

الجلسة العامة ١٢٦١  
٢٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣

القرار ١٦١٥ ( الدورة ١٨ )

الحمل المجتمعي

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٣٦٠ دال ( الدورة ١٣ ) المتخذ فى ١ آب ( اغسطس ) ١٩٥١ الذى يشير على الدول الاعضاء بتوفير المساعدة للبلدان الاخرى فى ميدان الانماء المجتمعي ، وقراره ٥٨٥ جيم ( الدورة ٢٠ ) المتخذ فى ٢٣ تموز ( يولييه ) ١٩٥٥ وقراره ٦٧٥ هاء ( الدورة ٣٦ ) المتخذ فى ١ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ بشأن برامج الانماء المجتمعي ، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٧٠٨ ( الدورة ١٦ ) المتخذ فى ١٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦١ ،

وان تراعى كون الحمل المجتمعي طريقة مستحتملة تقليديا منذ مدة فى كثير من البلدان ، ولا سيما فى البلدان المتنامية ، لتنفيذ المشاريع ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية ،

وان ترى ان الانماء المجتمعي يلائم ملائمة خاصة المناطق ، الريفيه منها والحضرية ، التي تكون نسبة كبيرة من سكانها فى حالة عمالة حدية وتمثل بالتالي طاقة مورديه كبيرة بالنسبة الى الانماء الاقتصادى والاجتماعى ،

وان تدرك ان الحمل المجتمعي ذو قيمة خاصة بالنسبة الى تنفيذ الاصلاح الزراعي لانه ، بالإضافة الى الاسهام مباشرة فى تكوين مقومات الهيكل الاقتصادى والاجتماعى ، يسهل نشر المعارف والتقنيات الزراعية وانشاء التعاونيات ، وان ثمة ترابطا وثيقا بين الاصلاح الزراعي والعمل المجتمعي ،

وان تراعى ان الحمل المجتمعي يمكن ان يكون طريقة لتأمين بذل جهد مستمر منتظم فى سبيل الانماء الاقتصادى والاجتماعى تأتي بنتائج ممتازة وايجابية ،

وان ترى ان الحمل المجتمعي المتضمن ، كعادته ، مبدأى الاعتماد الذاتى والتساعد ، يكون طريقة من اقوم واسرع وافعل طرق توجيه جهود افراد المجتمع المعلى غير المنسقة نحو المشاريع المفيدة له وللأمة فى مجموعها ،